شكاوى بخصوص قرار عدم توثيق عقود بالبيع قبل إيداع ٥ ملايين في حساب المالك

مصدر في وزارة النقل: إشكاليات واجهت تطبيق القرار ومهمتنا تنفيذ قرارات الحكومة ولا يمكن منح أي استثناءات أو جوازات به

محمد راكان مصطفى
عبد الهادي شباط

وصل إلى «الوطن» عدد من الشكاوى بخصوص قرار رئيس الحكومة بعدم توثيق عقود البيع والوكالات والعقارات والسيارات قبل إيداع ما لا يقل عن ٥ ملايين ليرة في حساب المالك.

بعض الشكاوى أوضحت أن القرار عرقل إجراءات تثبيت الملكية لما تم شراؤه قبل صدور القرار، حيث إن العرف بالنسبة للسيارات أن تتم كتابة عقد بين البائع والشاري لدى محامٍ أو مكتب وساطة ويتم دفع معظم الثمن سواء للسيارة أو لبعض المنازل وخاصة في مناطق المخالفات، وبالمقابل يتم تسليم السكن أو السيارة للشاري، ويبقى مبلغ بسيط يتم دفعه عند إتمام معاملة نقل الملكية.

وأشاروا إلى أنه وبعد صدور القرار بات من المحال وضع مبلغ خمسة ملايين في حساب البائع، إما لعدم توافر هذا المبلغ أو سابق بقيم أقل اعتاد عليها المواطن من بائع وشار وحتى من قبل الموظف.

وبيّن أن الجهات التابعة للوزارة والمختصة بنقل ملكيات الآليات وهي مديريات النقل في جهات تنفيذية، مهمتها تنفيذ القرارات الصادرة عن الحكومة، ولا يمكنها منح أي استثناءات أو جوازات به وهي تعمل على تنفيذه منذ لحظة صدوره بالصيغة التي وردت بها.

وعن وجود عمليات بيع لآليات لا تصل قيمتها إلى خمسة ملايين بهذا المصدر أن القرار صادر عن المصرف المركزي وهو الذي حدد الحد الأدنى على أساسها، مؤكداً جهوزية الوزارة والتزامها بتطبيق القرارات الصادرة عن الحكومة، منوهاً بما تقوم به من عملية الأتمتة والربط الشبكي في سرعة إنجاز المعاملات والدفع الإلكتروني.

- مدير في المصرف العقاري: أكثر من ٩٠ بالمئة ممن يفتحون حسابات بقصد البيوع العقارية يسحبون المبلغ المودع خلال أيام
- مليونا ليرة فقط سقف السحب من المصارف

وفي سياق موازٍ بين مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» أن أكثر من ٩٠ بالمئة ممن يفتحون حسابات بقصد البيوع العقارية يقومون بسحب المبلغ المودع خلال الأيام اللاحقة لفتح الحساب، ويبقى لهم قيمة الوديعة المجمدة ٥٠٠ ألف ليرة لمدى ثلاثة أشهر وهي غالباً ما تكون ضمن حسابات جارية لا تستحق فوائد مثل ما هو في طبيعة حسابات التوفير.

و كشف أن سقف السحوبات اليومية حالياً هو ٢ مليون ليرة ويتم العمل في مثل هذا السقف وفق توجيهات ترد للمصارف، في حين بيّن أنه يمكن لأصحاب هذه الحسابات تحريك إيداعاتهم وتحويلها من حساب لآخر وهو أمر متاح وبكل سهولة ويسر وأن الغاية من فتح الحسابات هو التوسع في ثقافة التعامل مع المصارف وجذب الأموال للقنوات المصرفية وهي حالة صحية ومعمول بها لدى بلدان العالم.

وأوضح أن المصرف العقاري حالياً يعمل على فتح حسابات البيوع العقارية دون حسابات بيوع المركبات لكونها أقرب لعمله واستطاع المصرف خلال الفترة الماضية تحقيق معدل عالٍ من فتح الحسابات مقارنة مع بقية المصارف العاملة لتوافر البنية التقنية والفنية الجيدة لدى المصرف لكن ذلك شكل حالة ضغط شديدة على كوادر العمل في فروع المصرف وخاصة بعض الفروع القريبة من السجلات العقارية أو الموجودة في مراكز المدن.

وكان رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أصدر قراراً بناء على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٣، عدل بموجبه المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم ٥ لعام ٢٠٢٠ ملزماً الجهات العامة المخولة قانوناً بمسك سجلات ملكية العقارات والمركبات بأنواعها والكتاب بالعدل بعدم توثيق عقود البيع أو الوكالات المتضمنة بيعاً منجزاً وغير قابل للعزل قبل إرفاق ما يشعر بتسديد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك أو خلفه العام أو الخاص أو من ينوب عنه قانونياً، وأنه يجب أن لا يقل المبلغ عن ٥ ملايين ليرة عبر القنوات المصرفية لعمليات بيع العقارات والسيارات.

وجب القرار ألا يقل المبلغ عن مليون ليرة عبر القنوات المصرفية لعمليات بيع وشراء الأراضي، على أن يتم تجميد مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة في الحسابات المستخدمة للعمليات الواردة في البنديْن المذكورين أعلاه لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

مصدر مطلع أكد أنه تم تعميم القرار اليوم على فروع المصارف، كما تم تعميمه على المصالح العقارية وعلى مديريات النقل للتقيد بمضمونه والبدء بتنفيذه.

إبراهيم لـ«الوطن»: صندوق التأييد ينقل مختوماً إلى «الدستورية العليا» وهي التي تفرز أصوات النواب

في اليوم الثاني سيدة تقدمت بطلب ترشحها لمنصب رئيس الجمهورية

محمد منار حميجو

انتهى اليوم الثاني من المدة المحددة لتقديم طلبات الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية بتقديم طلب ترشح واحد باسم فاتن علي نهار ليصبح عدد الطلبات المقدمة حتى الآن ثلاثة طلبات، حيث أعلن رئيس مجلس الشعب حموده صباغ أن المجلس تلقى كتاباً من المحكمة الدستورية العليا بتقديم فاتن علي نهار طلب ترشح إلى منصب رئيس الجمهورية وهو ثالث طلب ترشح يصل المجلس.

كما أعلن صباغ عن ورود طلب إلى المجلس من فاتن علي نهار تعلن رغبتها في ترشيح نفسها إلى منصب رئيس الجمهورية لعرضه على أعضاء المجلس لتأييد طلب ترشيحها من قبلهم خطياً وقد سجل الطلب في السجل الخاص.

وبدأ أمس عملية تأييد أعضاء المجلس لمن تقدم بطلب ترشحه إلى منصب رئيس الجمهورية، حيث أدلى عدد من النواب تأييداتهم الخطية وذلك في غرفة سرية في مكتب رئيس المجلس.

من جهتها أكدت مقررة لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب النائب غادة إبراهيم أنه لا يوجد مانع من أن تترشح المرأة لمنصب رئيس الجمهورية وأنه من المفترض أن تنطبق عليها شروط الترشح كما تنطبق على الرجل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت إبراهيم: هذا حق دستوري لكل مواطن بغض النظر كان امرأة أم رجلاً ما دامت تنطبق عليه شروط الترشح، مشيرة إلى مكانة المرأة في سورية وأن نائب رئيس الجمهورية حالياً هي امرأة وبالتالي فإن المرأة متساوية مع الرجل بكل الحقوق، والدستور والقانون صانا لها هذه الحقوق.

ولفتت إبراهيم إلى أن إلغاء الاتحاد النسائي هو دليل على أن المرأة لا ينقصها شيء في سورية وأنه لا يوجد أي تمييز بين الرجل والمرأة فهي حالياً دخلت كل المجالات.

وبينت إبراهيم أن فرز أصوات أعضاء مجلس الشعب الذين سيدلون بها لتأييد الذين تقدموا بطلبات ترشحهم يتم في المحكمة الدستورية العليا لأنها هي المعنية بالإعلان عن قبول المرشحين الذين توافرت فيهم شروط الترشح، موضحة أنه بعد الانتهاء من عملية التأييد يتم ختم الصندوق الذي أدلى فيه الأعضاء أصواتهم ويتم نقله إلى المحكمة مع أحد أعضاء مكتب المجلس وفق ما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس.

من جهته أكد النائب محمد خير العكام أنه في الانتخابات الماضية في عام ٢٠١٤ حسب معلوماته تقدمت امرأة بطلب ترشحها إلى منصب رئيس الجمهورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العكام أن المحكمة الدستورية تدرس قبول الطلبات من عدمها بعد انتهاء عملية تأييد الأعضاء لمن تقدموا بطلبات ترشحهم إلى منصب رئيس الجمهورية، مؤكداً أنه لا يوجد قبول مبدئي لطلب الترشح من دون شرط التأييد فالدستور وقانون الانتخابات والنظام الداخلي للمجلس لم يشر إلى ذلك أبداً.

وبيّن العكام أن المحكمة تتلقى الطلبات من ثم ترسل نسخة إلى مجلس الشعب لاستكمال توافر الشروط الشكلية والمتمثل بشرط حصول المرشح على تأييد ٣٥ عضو مجلس شعب، كما أنه يجب على المرشح أن يُعلم مجلس الشعب بترشحه وذلك حسب النظام الداخلي للمجلس.

وأشار العكام إلى أن عملية تأييد عضو مجلس الشعب لمن تقدم بطلب ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية مفتوحة طوال الأيام المحددة لتقديم طلبات الترشح، مضيفاً: برأيي ألا تتم عملية التأييد إلا بآخر يوم من الأيام العشرة حتى يتسنى التمايز بين كل المرشحين.

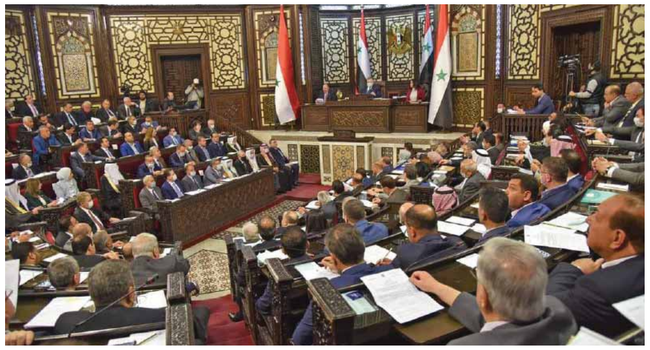

> نواب بدؤوا بمنح تأييدهم لمن تقدم بطلب ترشحه

معلومات عن المتقدمة بطلب ترشيحها إلى انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٢١

فاتن علي النهار من مواليد دمشق ١٩٧١، حاصلة على شهادة الحقوق من جامعة دمشق وتعمل محامية منذ عام ٢٠٠٩. النهار منتسبة لنقابة المحامين فرع القنيطرة ووالدها اللواء المتقاعد علي النهار الذي كان يشغل مدير إدارة الاستطلاع سابقاً.

٢٢,٥ مليار إيرادات رسوم السيارات خلال الربع الأول.. وأكثر من نصف مليون سيارة مسجلة بدمشق

العلان: ٥٠ بالمئة تراجع عدد معاملات السيارات بدمشق بعد تطبيق قرار إيداع ٥ ملايين ليرة في حساب البائع

محمود الصالح

كشف مدير النقل في دمشق ممدوح العلان عن تسجيل ١٢٤٩ مركبة جديدة خلال الربع الأول من العام الحالي.

وأوضح العلان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المديرية مستمرة في تقديم خدماتها للمواطنين خلال فترة تعليق الدوام بالنسبة من الموظفين ، حيث استمرت المديرية في العمل بكامل كادرها الفني والإداري ، لأنها مديرية معنية بتقديم الخدمات للمواطنين. وأشار مدير النقل إلى أن المديرية حققت خلال الربع الأول من العام الحالي إيرادات تجاوزت ٢٢,٥ مليار ليرة سورية ، وذلك لقاء الرسوم والخدمات التي تقدمها المالكي الآليات في محافظة دمشق، حيث بلغ عدد المركبات المسجلة في مديرية النقل في دمشق ٩٤٤٧٩ مركبة من مختلف الأنواع السياحية و النقيلة و النقل الجماعي.

وعن تطوير الخدمات وتسهيلها بين العلان أن المديرية استطاعت ترميم المبنى في الزبلطاني الذي كان قد تعرض لاستهداف المجموعات الإرهابية وتخريبت أجزاء كبيرة منه، ولكن استمرت في العمل ولم يتوقف عن أداء الخدمات خلال الأزمة ، وبعد تحرير المنطقة أعيد ترميم المبنى، وتم افتتاح صالات نوعية لاستقبال المواطنين ، تحتوي على كل وسائل الراحة ، من مقاعد ومكيفات والعمل وفق نظام الدور الإلكتروني ، ومجهزة بأفضل التجهيزات الحاسوبية ، واستطاعت المديرية خلال الربع الأول من العام الحالي انجاز ١١٤٢٢٣ معاملة للمواطنين بمعدل يومي يتجاوز ١٨٠٠ معاملة يومياً.

وأوضح العلان أن عدد المعاملات المنجزة تراجع خلال شهر نيسان بعد تطبيق قرار إيداع ٥ ملايين ليرة في الحساب المصرفي من الشاري لمصلحة البائع ، وبلغت نسبة التراجع فيها نحو ٥٠ بالمئة.

وأشار مدير النقل إلى أنه بمتابعة من وزير النقل تم ربط مديريات النقل في المحافظات وتشغيل واستثمار برنامج المعاملات المركزي وبرنامج الدفع الإلكتروني كما تم الربط الشبكي بين المديرية وإدارة المرور ويتم الاستعلام عن المخالفات المرورية إلكترونياً من دون أن يحتاج المواطن لمراجعة فرع المرور للحصول على براءة ذمة كما كان يحدث سابقاً، إضافة إلى إنجاز الربط الشبكي مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية واستيفاء المبالغ المترتبة للمؤسسة إلكترونياً.

وأشار مدير النقل إلى أن العمل على تجهيز صالة جديدة في المديرية لإجراء المعاملات، مع العمل على تجهيز هنكار الفحص الفني للمركبات ، وإضافة إلى المركز الرئيسي في الزبلطاني وبهدف توفير تعدد في المواقع تتناسب مع إقامة كل مواطن يستثمر العمل في الخدمات التي تقدمها المديرية في مركزي الميدان والتجهيز. وبين مدير النقل أن المديرية تعمل الآن وفق تقنيات المرسلات الإلكترونية وإجراء عمليات المطابقة المستهلك والاتحاد العام لنقابات العمال، حيث تم الإعلان عن هذه الخدمات في جميع الصالات ومواقع العمل في المديرية.

وأكد مدير النقل أنه في حال تقديم أي شكوى من المواطنين على أحد من معقبي المعاملات حول تقاضيه مبلغ أكبر مما هو محدد يتم حرمانه من دخول المديرية لمدد مختلفة قد تصل إلى شهر.

رئيس مجلس مدينة السويداء: لا يمكن تنفيذ القانون بالشكل المطلوب دون مؤازرة من الجهات المختصة

محامي عام السويداء: خلال فترة بسيطة ستعود الأوضاع الأمنية في المحافظة إلى نصابها

السويداء– عبير صيموعة

عقد في قاعة مجلس محافظة السويداء لقاء نوعي لمجلس مدينة السويداء مع كافة الجهات المعنية في المحافظة، بهدف الاطلاع على الصعوبات التي تعترض مجلس المدينة في تنفيذ أعماله الخدمية داخل المدينة.

وأكد محافظ السويداء همام دبيات ضرورة تضافر الجهود بين كافة الجهات السياسية والتنفيذية والأمنية للنهوض بواقع المدينة وأن يتحمل كل واجبه بالشكل المطلوب، كما طالب بالوجود المستمر بين الأهالي والتفاعل معهم والتعامل بصدق وشفافية وتوضيح الأمور كما هي والاستماع للشكاوى والعمل على حلها وإيصالها إلى الجهات المناسبة، كما أكد على تقييم الموارد والعمل على مضاعفتها من خلال استثمار ممتلكات المجلس وتسهيل تنفيذها.

رئيس مجلس المدينة سامر أبو سعدة عرض المعوقات التي اعترضت العمل وأدت إلى تراجع الواقع الخدمي بالمدينة وأهمها الوضع الأمني، مشيراً إلى تعرض أعضاء المجلس إلى الضغوط والتهديدات عند تنفيذ مهامهم من البعض.

ولفت إلى الفوضى في الدوارات والوقوف العشوائي للسيارات وخاصة السيارات غير النظامية، إضافة للسرقات التي تتعرض لها الأملاك العامة مثل الأجهزة والكابلات الكهربائية في الحدائق وعلى بعض الطرق العامة، والاعتداء على العقارات والأرصفة العامة والتعديات والمخالفات بسبب الفلتان الأمني والممانعات من قبل أصحاب المخالفات وتعدياتهم بالشتم والضرب والتهديد بالسلاح في حالات كثيرة.

وأشار أبو سعدة إلى عدم وجود البيئة الصحيحة ضمن المدينة لتقديم الخدمات على أكمل وجه وعجز المجلس عن قمع كثير من المخالفات مع الفوضى على ساحة المحافظة ووجود المجموعات الخارجة عن القوانين.

ولفت أبو سعدة إلى النقص في كادر النظافة رغم التعاون من المحافظة في تعيين عمال بعقود موسمية وندرة الإقبال عليها.

وأشار رئيس المجلس إلى التعاون الذي قام به المجلس بشأن الإجراءات الاحترازية للتصدي لوباء كورونا، لافتاً إلى أن شرطة المدينة بكادرها الحالي لا يمكن أن تنفذ القانون بالشكل المطلوب من دون مؤازرة من الجهات المختصة.

المحامي العام في السويداء فؤاد سلوم توقع أنه خلال فترة بسيطة ستعود الأوضاع الأمنية في المحافظة إلى نصابها، مشدداً على أهمية التعاون من المجتمع الأهلي والإشارة للمسيئين وعدم التستر عليهم من قبل البعض، طالباً من مجلس المدينة الاهتمام بسجل بيع الشقق (السجل المؤقت) لما يشكله من أهمية في الحد من عمليات النصب والاحتيال في هذا الخصوص، حيث أكد رئيس مجلس المحافظة أن أعضاء المجلس جاهزون للتعاون في كل ما يطلب منهم وسبق أن كانت لهم تجارب ناجحة في هذا الاتجاه، داعياً إلى تجاوز الظروف ومضاعفة الجهود بالقيام بالواجبات، حيث أكد المجتمعون جميعاً ضرورة معالجة الواقع الأمني في المحافظة حتى يتسنى القيام بكامل الأعمال المطلوبة للنهوض بواقع المدينة الخدمي.